A/AC.254/L.41

الأمم المتحدة

Distr.: Limited
30 June 1999
ARABIC
Original: English

الجمعية العامة

اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
الدورة الرابعة
فيينا ، ٢٨ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال
النظر في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مع تركيز خاص على المواد ٤ مكررا ثانيا و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٤

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

نيوزيلندا : تعليقات على المواد ٤ مكررا ثانيا و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٤ من المشروع المنقح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

المادة ٤ مكررا ثانيا
تدابير مكافحة الفساد

١ - تفضل نيوزيلندا الخيار الأول في هذه المادة لكونه ذا نهج أقل الزامية في معالجة الجريمة المنظمة في هذه المادة . فالمادة ينبغي أن تراعي اختلاف الأطر القانونية في شتى الدول الأطراف ، بأن تنص بصورة أكثر عمومية على أخذ ركن الجريمة المنظمة في الاعتبار .

المادة ٥
مسؤولية الأشخاص الاعتباريين

٢ - تؤيد نيوزيلندا الابقاء على الكلمتين "حسب الاقتضاء" في الفقرة ١ والاشارة الى "legal persons" بدلا من "corporate persons" في كل المادة .*

---

* ملحوظة من قسم الترجمة العربية : المقابل العربي لكلا المصطلحين هو "الأشخاص الاعتباريون" . وثمة دول عربية تأخذ بتعبير "شخص معنوي" مقال "legal person" ، وقد يحسن بنا أن نأخذ بذلك مستقبلا للتمييز بين المصطلحين المذكورين ، وإن كانا يعنيان الشيء ذاته .

V.99-85671

٣ - ينبغي أيضا الابقاء على المسؤولية المدنية للأشخاص ، حسبما هو مقترح في الفقرة ٣ .

٤ - ترى نيوزيلندا أن الفقرة ٥ المقترحة لا تضيف شيئا جوهريا الى باقي أجزاء المادة ، ولذلك لا تؤيدها .

المادة ٦
التنفيذ الفعال للاتفاقية

٥ - فيما يتعلق بالفقرة ٦ ، تود نيوزيلندا أن تشير الى أن الترتيبات الدستورية لبعض البلدان تتيح صلاحيات تقديرية مستقلة عمليا فيما يتعلق بالملاحقة . ومن ثم ، يصعب النص على توجيهات محددة لسلطات الملاحقة .

٦ - تتساءل نيوزيلندا عن جدوى الفقرة ٩ وتعتبرها مفرطة الالزام . وعلى أية حال ، قد يكون من الأفضل ادراجها في المادة ٩ .

٧ - ترى نيوزيلندا أن الفقرة ١٠ مشمولة بالفعل في الفقرة ٥ من المادة ٩ ، ولذلك تؤيد حذفها .

المادة ٩
الحصانة القضائية

٨ - ليست لدى نيوزيلندا أية مسائل تثيرها بشأن المادة كما هي مصوغة في الوقت الحاضر .

المادة ١٠
تسليم المجرمين

٩ - ترى نيوزيلندا أن نصوص الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل تشكل سابقة مفيدة بصدد وضع النصوص المتعلقة بشكل التسليم والمساعدة المتبادلة في اطار هذه الاتفاقية .

١٠ - تفضل نيوزيلندا استخدام التعبير التخييري "جاز لها" في الفقرة ٣ .

١١ - ترى نيوزيلندا أن الأسباب التي يجوز رفض التسليم على أساسها ، وبعضها منصوص عليه في الفقرات ٦ و ٩ و ١٠ ، ينبغي أن تضم جميعها معا في الاتفاقية .

١٢ - فيما يتعلق بالفقرة ٦ ، توجد في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل مادة مستقلة تتناول هذا السبب الشائع للرفض فيما يتصل بالتسليم والمساعدة المتبادلة على السواء . وترى نيوزيلندا أن هذه المادة تشكل نهجا مفيدا في سياق مشروع الاتفاقية هذا أيضا .

١٣ - فيما يتعلق بالفقرتين ٩ و ١٠ ، تفضل نيوزيلندا حذف أي نص يتعلق برفض تسليم المواطنين .

١٤ - تفضل نيوزيلندا ابقاء الخيار المتعلق بالتسليم غير المستند الى معاهدة ، وتتساءل عن جدوى الابقاء على الفقرة ١٢ (التي تطلب الى البلدان أن تلتمس ابرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف) .

١٥ - تؤيد نيوزيلندا الجمع بين الفقرة ١٤ والنص المماثل لها في المادة ١٤ المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة .

المادة ١٤
المساعدة القانونية المتبادلة

١٦ - ترى نيوزيلندا أن العبارة "ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريعات الداخلية" الواردة في الفقرة ١ تكرر ما ورد بالفعل في الفقرة ١٢ . ونيوزيلندا تسأل أيضا عن الفائدة التي تترتب على استخدام مصطلح "المرونة" في الفقرة ١ .

١٧ - توافق نيوزيلندا على أنه يحسن توسيع اطار الفقرة ٣ بصورة مناسبة لتشمل تعليقا عاما يتناول العلاقة بين الاتفاقية وسائر المعاهدات .

١٨ - ترى نيوزيلندا أن الفقرة ٧ ينبغي أن تليها الفقرة ٢٠ بشأن المرور الآمن . ومن ناحية الأسلوب تتساءل نيوزيلندا عما اذا كان من الممكن اعادة صياغة هذه الفقرة بتعابير أكثر عمومية من أجل تفادي الحاجة الى الفقرات الفرعية التفصيلية (أ) الى (د) .

١٩ - وكما أشير سابقا ، ترى نيوزيلندا أن ثمة ازدواجا بين الفقرة ١٢ والمادة ١ وأن نصا واحدا يكفي .

٢٠ - ترى نيوزيلندا أن الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٦ قد تكون مفرطة التقييد دون داع ، ومن ثم فهي لا تعترض على حذفها . وتلاحظ نيوزيلندا أيضا أن الفقرة الفرعية (د) فضفاضة جدا ، وترى أن اضافة "المصالح الأساسية" كسبب للرفض من شأنه أن يشمل الشواغل التي يراد معالجتها هنا . كما أن نيوزيلندا ترى أنه ينبغي وجود قدر كاف من ازدواجية التجريم فيما بينها كأطراف في الاتفاقية . ومن ثم ، فان الفقرة الفرعية (هـ) غير ضرورية وينبغي حذفها .

٢١ - كما هي الحال في سياق التسليم ، لا ترى نيوزيلندا ضرورة لأن يكون هناك التزام بالنظر في عقد اتفاقات ، ومن ثم ، ينبغي حذف الفقرة ٢٢ .